ثالثاً

استراتيجية التنفيذ على الصعيد القطري

ألف – مقدمة

٢٣ – هذه الخطة هي حافز ووسيلة لوضع وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن نظامي التعليم الابتدائي والثانوي على الصعيد القطري. وهي تنطوي على افتراض أنه ينبغي حدوث عملية تغيير وتحسين عن طريق القيام بعدة إجراءات في وقت واحد في مجالات مختلفة (انظر التذييل). ولكي تكون هذه العملية فعالة، لا بد من تنظيمها على أساس مراحل تلقى قبولا عريضا في دورة من دورات التنمية. فينبغي أن توضع الأهداف ووسائل العمل الواقعية بحسب ظروف البلد، وأولوياته وقدراته، وبناء على المساعي القطرية السابقة (كتلك التي بذلت في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥–٢٠٠٤).

٢٤ – وتسلم هذه الخطة واستراتيجية تنفيذها، بأن حالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي تختلف من بلد إلى آخر. من ذلك مثلا أن هذا النوع من التثقيف قد يكون غائبا إلى حد كبير في بعض البلدان، وفي بعض البلدان الأخرى قد تكون هناك سياسات وبرامج قطرية غير أن تنفيذها محدود، وفي حالات أخرى ربما تكون هناك مبادرات ومشاريع شعبية في المدارس، تدعمها منظمات دولية في أغلب الأحيان، ولكنها لا تكون بالضرورة جزءا من سياسة وطنية؛ وهناك بلدان أخرى، قد تدعم بقوة هذا النوع من التثقيف مع وجود سياسات وإجراءات وطنية راسخة. وأيا كان حال أو نوع المنظومة التعليمية فإن تطوير التثقيف أو تحسينه في مجال حقوق الإنسان لا بد أن يحتلا مكانهما في جدول أعمال كل بلد.

٢٥ – وتتوجه استراتيجية التنفيذ في المقام الأول إلى وزارات التعليم التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التعليم الابتدائي والثانوي على الصعيد القطري.

وبناء على ذلك، فإن وزارات التعليم هي التي تتولى القيادة وهي العناصر الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. كذلك، تتوجه استراتيجية التنفيذ إلى المؤسسات الأخرى ذات الصلة (انظر الفقرات ٢٨-٣٠ أدناه) التي ينبغي أن تشارك في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ.

باء — مراحل استراتيجية التنفيذ

٢٦ - يقترح هذا الجزء أربع مراحل لتيسير عملية تخطيط التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي، وتنفيذها وتقييمها. وتتضمن هذه المراحل مبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل هذه.

المرحلة الأولى: تحليل الحالة الراهنة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي

الإجراءات

- توجيه السؤال: أين نحن الآن؟
- جمع معلومات عما يلي وتحليلها:

- الحالة الراهنة لنظام التعليم الابتدائي والثانوي، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان في المدارس؛
- الخلفيات التاريخية والثقافية التي قد تؤثر على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي؛
- مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان - إن وجدت - في نظام التعليم الابتدائي والثانوي؛
- المنجزات والنواقص والعقبات التي تصادف المبادرات التي اتخذت في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤؛
- مشاركة عناصر فاعلة عديدة، مثل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجامعات، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي؛
- وجود ممارسات جيدة لهذا النوع من التثقيف على الصعيدين القطري والإقليمي؛
- دور الأنماط المماثلة من التثقيف (التثقيف في مجال التنمية المستدامة والتثقيف من أجل السلام، وتعميم التثقيف على الجميع، والتعليم المتعدد الثقافات، وتعليم المواطنة والقيم) التي قد تكون موجودة في البلد.

- تحدد تدابير ومكونات التثقيف في مجال حقوق الإنسان الموجودة بالفعل، على أساس الأداة المرجعية الواردة في التذييل. وسوف تكون العناصر

الأخرى المستخدمة في التحليل هي التقارير القطرية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، وكذلك التقارير الصادرة على الصعيدين القطري والدولي في إطار العقد.

- تحدد الملامح والمجالات الرئيسية بتحليل ومعرفة الفوائد والمساوئ، وكذلك فرص التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي، والقيود التي تحد منه.
- توضع استنتاجات بشأن حالة وجود مثل هذا النوع من التثقيف وتنفيذه.
- التفكير في طريقة في استغلال الفوائد والدروس المكتسبة، وكيفية استخدام الفرص.
- التفكير في إدخال التغييرات والتدابير الضرورية لمعالجة المساوئ والقيود.

النواتج

- وضع دراسة قطرية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظام التعليم الابتدائي والثانوي.
- نشر نتائج الدراسة على المستوى القطري على نطاق واسع عن طريق المطبوعات مثلا أو عقد مؤتمر مناقشات عامة لوضع توجيهات لاستراتيجية التنفيذ القطرية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي.

المرحلة الثانية: تحديد الأولويات ووضع استراتيجية قطرية للتنفيذ

الإجراءات

- توجيه السؤال: إلى أين نريد أن نذهب، وكيف؟
- وضع بيان بالمهمة التي تستهدف بشكل أساسي تنفيذ برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي.
- تحديد الأهداف باستخدام التذييل كمرجع.
- وضع الأولويات على أساس نتائج الدراسة القطرية. ويمكن لهذه الأولويات أن تراعي الاحتياجات الأشد إلحاحا و/أو الفرص المتاحة.
- التركيز على المسائل التي يمكن أن تحدث تأثيراً: ما الذي نستطيع أن نعمله بالفعل؟
- إعطاء الأولوية للإجراءات التي تكفل تغييراً مستداما في مقابل الأنشطة المخصصة.

- تحديد اتجاه استراتيجية التنفيذ القطرية وتربط الأهداف بالموارد المتاحة بتحديد:
  - المدخلات: تخصيص الموارد المتاحة (البشرية والمالية والوقت)؛
  - الأنشطة: (المهام، والمسؤوليات، والوقت، والمراحل الرئيسية)؛
  - النواتج: المنتجات الملموسة (مثل التشريعات الجديدة، والدراسات والحلقات الدراسية لبناء القدرات، والمواد التعليمية وتنقيح الكتب المدرسية، إلخ)؛
  - النتائج: النتائج التي تحققت.

النواتج

خطة تنفيذ قطرية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي الابتدائي والثانوي، تحدد الأهداف والأولويات، وتتوقع على الأقل بعض أنشطة تنفيذية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

المرحلة الثالثة: التنفيذ والرصد

الإجراءات

- يجب أن تكون الفكرة التي يسترشد بها هي: الوصول إلى الهدف.
- نشر استراتيجية التنفيذ القطرية.
- البدء في تنفيذ الأنشطة المقررة في إطار استراتيجية التنفيذ القطرية.
- رصد عملية التنفيذ باستخدام معالم محددة.

النواتج

اعتمادا على أولويات استراتيجية التنفيذ القطرية يمكن أن تكون النواتج تشريعات مثلا، أو آليات لتنسيق استراتيجية التنفيذ القطرية، وكتب مدرسية ومواد تعليمية جديدة أو منقحة، ودورات تدريبية، وتعليم بالمشاركة و/أو منهجيات التعلم، وسياسات عدم التمييز التي تحمي جميع الأفراد في الوسط المدرسي.

المرحلة الرابعة: التقييم

الإجراءات

- توجيه السؤال: هل وصلنا إلى الهدف وما مدى النجاح الذي حققناه في ذلك؟
- اعتماد التقييم طريقة للمساءلة ووسيلة للتعلم وتحسين الأنشطة المحتملة للمرحلة التالية.

- استخدام التقييم الذاتي وكذلك التقييم الخارجي المستقل لاستعراض عملية التنفيذ.
- فحص مدى تحقيق الأهداف المقررة وتدرس عملية التنفيذ.
- إقرار النتائج التي تحققت ونشرها والاحتفاء بها.

النواتج

- تقرير قطري عن نواتج استراتيجية التنفيذ القطرية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظام المدارس الابتدائية والثانوية.
- توصيات للعمل في المستقبل بناء على الدروس المستفادة طوال عملية التنفيذ.

جيم — الحد الأدنى من الإجراءات

٢٧ – تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي كحد أدنى في المرحلة الأولى (٢٠٠٥–٢٠٠٧) من البرنامج العالمي،

(أ) تحليل الحالة الراهنة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي (المرحلة الأولى)؛

(ب) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية التنفيذ القطرية (المرحلة الثانية)؛

(ج) البدء بتنفيذ الأنشطة المقررة.

دال — العناصر الفاعلة

٢٨ – تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل هذه على عاتق وزارات التعليم، عن طريق هيئاتها ذات الصلة التي تعالج بعض الأمور من قبيل:

(أ) السياسة التعليمية؛

(ب) تخطيط البرامج؛

(ج) تطوير المناهج الدراسية؛

(د) تطوير مواد التدريس والتعلم؛

(هـ) تدريب المدرسين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم قبل الخدمة وأثناءها؛

(و) منهجيات التدريس والتعلم؛

(ز) التعليم الشامل للجميع؛

(ح) الإدارة الإقليمية/المحلية/في الولايات؛
(ط) البحوث؛
(ي) نشر المعلومات.

٢٩ - يحتاج تنفيذ خطة العمل هذه إلى تعاون وثيق مع مؤسسات أخرى، هي:
(أ) معاهد المعلمين وكليات التربية في الجامعات؛
(ب) نقابات المعلمين والمنظمات المهنية، ومؤسسات الاعتماد؛
(ج) الهيئات التشريعية الوطنية والاتحادية والمحلية وتلك الموجودة في الولايات، بما في ذلك اللجان البرلمانية للتعليم والتنمية وحقوق الإنسان؛
(د) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مثل أمناء المظالم ولجان حقوق الإنسان.
(هـ) اللجان الوطنية لليونسكو؛
(و) الجماعات/المنظمات القطرية/المحلية، بما في ذلك مثلا اللجان الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وسائر التنظيمات المجتمعية؛
(ز) الفروع الوطنية للمنظمات الدولية غير الحكومية؛
(ح) رابطات أولياء الأمور؛
(ط) اتحادات الطلاب؛
(ي) معاهد بحوث التعليم؛
(ك) المراكز القطرية والمحلية لموارد حقوق الإنسان والتدريب في مجالها.

٣٠ - ويحتاج تنفيذ خطة العمل أيضا إلى دعم أصحاب المصلحة الآخرين، مثل:
(أ) الوزارات الأخرى ذات الصلة (الرعاية الاجتماعية، والعمل، والعدل، والمرأة، والشباب)؛
(ب) منظمات الشباب؛
(ج) ممثلو وسائط الإعلام؛
(د) المؤسسات الدينية؛
(هـ) القادة الثقافيون والاجتماعيون وقادة المجتمعات المحلية؛
(و) الشعوب الأصلية ومجموعات الأقليات؛
(ز) مجتمع رجال الأعمال.

هاء – التمويل

٣١ – كما سبق أن ذكرنا في الجزء الثاني، فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام الوطني للتعليم، يمكن أن يساعد في تحسين فعالية هذا النظام. فهو يضع مبادئ توجيهية لدعم إصلاح التعليم، ويساعد على الاستجابة للتحديات التي تواجه نظم التعليم الآن في مختلف أنحاء العالم، مثل فرص الحصول على التعليم والمساواة في هذه الفرص، ومساهمة التعليم في التضامن والتماسك الاجتماعي، ودور المدرسين وأوضاعهم، وأهمية التعليم بالنسبة للطلاب وللمجتمع، وتحسين إنجازات الطلاب، وإدارة التعليم.

٣٢ – وإزاء ذلك، من الممكن توفير التمويل اللازم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار الموارد المخصصة لنظام التعليم الوطني بشكل عام، وبشكل خاص من:

(أ) الاستغلال الأمثل للأموال الوطنية التي تم الالتزام بها بالفعل للتعليم الراقي من أجل تنفيذ هذه الخطة؛

(ب) تنسيق الممارسات المتعلقة بالأموال الخارجية والتخصيص على أساس الإجراءات الواردة في هذه الخطة؛

(ج) إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.